

الانتفاضات العربية: متى تحقق مطالب الطبقات الثائرة؟

سلامة كيلة*

انتصرت انتفاضات تونس ومصر. هذا هو العنوان العام الذي تصدر اليوم التالي لرحيل الرؤساء. وبعد أشهر، أصبح الحديث عن سرقة هذه الثورات أو الالتفاف عليها شائعاً، وبات يظهر ألا أمل في الانتفاضات الأخرى لأنها سوف تعيد إنتاج النظم ذاتها. ولقد انفتح باب عريض للتشكيك بهذه الانتفاضات انطلاقاً من أنّ هدفها «تجديد» النظم المهترئة المتهاككة فقط، رغم أنّ وقودها هو الشعب.

لم تغيّر الانتفاضات بنية النظم القديمة، ولم تغيّر النمط الاقتصادي والطبقة الرأسمالية المافياوية المسيطرة. وما فعلته هو طرد الرئيس وبعض من حاشيته ومن مافياته فقط. هذا صحيح من حيث الشكل، حتى الآن. بمعنى أنّ تغييراً قد تحقق في أشخاص السلطة، لكنها ظلت تعبر عن الطبقة الرأسمالية المافياوية ذاتها. ولذلك لا تزال تصرّ على استمرار النمط الاقتصادي دون أي تغيير، بما في ذلك المستوى المتدني للأجور واستمرار البطالة. وأيضاً، ومن أجل ذلك، لا تزال تتمسك بالطابع البوليسي للسلطة، وتحاول أن تجعل التنازلات الديمقراطية في أدنى مستوى. وكذلك تتمسك بالسياسة الخارجية التي درج عليها النظام السابق، ربما مع تعديلات هامشية.

كل ذلك صحيح، لكن السلطة باتت اضعف، وتعيش في وضع متآزم. والأهم هو أنّ الطبقات الشعبية (لم تعد إلى البيت)، فلا تزال تقاوم الوضع الذي هي فيه. والنضال من أجل دولة مدنية ديمقراطية لا يزال قائماً، إذ يتصاعد الصراع حول طبيعة الدولة الجديدة. بمعنى أنّ الخوف الذي كان يسكن تلك الطبقات، وكان يجثم على صدرها كالكابوس، قد انتهى، مما يجعلها لا تخشى استمرار الصراع للوصول إلى تحقيق مطالبها. ولذلك، لن يكون ممكناً لها العودة «إلى البيت»، قبل أن تحقق وضعاً معيشياً يسمح لها بالعيش بكرامة. وهو الأمر الذي يعني أنها سوف تخوض الصراع حتى النهاية، أي إلى حين تغيير النمط الاقتصادي، لكي يتشكل نمط آخر يحقق مطالبها ويجعلها تعيش بكرامة.

لذلك نجد أنّ الصراع لا يزال يسير على مستويات ثلاثة. الأول يتعلق بحركات الاحتجاج والإضرابات من أجل مطالب تتعلق بالعمل والأجر والتعليم والصحة، وهو حراك كبير في تونس ومصر، وأصبحت مليونيات الجمعة في مصر تركز عليه بوضوح. بمعنى أنّ الصراع من أجل تحقيق مطالب الأجر المناسب وحق العمل والتعليم والصحة مستمر وفي تصاعد، إذ لم يشعر هؤلاء الفقرون بأن الثورة قد حققت لهم ما يناسب

نضالهم. والمستوى الثاني يتعلق بطبيعة النظام السياسي الجديد، وذلك صراع تخوضه الأحزاب السياسية، لكنه في صلب اهتمام «شباب الثورة». وهنا يبرز الصراع من أجل إفشال تكتيك الطبقة الرأسمالية المسيطرة الذي يُنفذ من قبل «السلطة الجديدة»، العسكرية في الخفاء كما في تونس، أو العسكرية الواضحة كما في مصر. والصراع يقوم من أجل تأسيس دولة مدنية ديمقراطية. أما المستوى الثالث فيتعلق بالصراع ضد الإمبريالية والدولة الصهيونية، وذلك أمر واضح في تونس، وأوضح في مصر نتيجة مجاورة الدولة الصهيونية واتفاقات كامب ديفيد، وطابع التبعية الذي كان يحكم علاقة السلطة السابقة بالدولة الصهيونية تحت الإشراف الأمريكي.

ويعني ذلك أنّ التغيير الذي تحقق هو شكلي إلى حد كبير، وأنّ الطبقات الشعبية لم تترك الميدان، إذ لا تزال تدافع عن وضعها، وتسعى إلى تحقيق مطالبها. لم تتوقف، ولم تتراجع، ولا يبدو أنها قادرة أصلاً على ذلك، لأنها لا تملك ترف السكينة، وهي في وضع يقارب الموت نتيجة العجز عن توفير مكنات العيش. بالتالي، انفتح أفق الصراع فقط، وهو مستمر إلى أن تفرض الطبقات الشعبية نمطها من خلال السيطرة على السلطة. ولقد أصبح واضحاً أنّ «النظم الجديدة» ليست في القوة التي كانت عليها تلك النظم التي حكمت لعقود طويلة. وأنّ كل الأحزاب التي يمكن أن تصل إلى السلطة الآن لا تتوافق مصالحها مع تغيير النمط الاقتصادي، فهي ليبرالية في بنيتها، وبالتالي لا تملك البرنامج الذي يحقق مطالب تلك الطبقات.

في المقابل، إنّ قوة الطبقات الشعبية لا تزال كبيرة، ونشاطها لا يزال قائماً لأن ليس من خيار آخر أمامها أصلاً. وكما نلاحظ فإنّ الصراع مفتوح كل يوم دون تردد أو تحوّل. وسيستمر الوضع بالتالي كذلك في الفترة القادمة. فالطبقات التي نهضت من أجل إسقاط النظام لن تعود قبل تحقيق هذه المهمة، التي لا تعني تغيير الأشخاص أو حتى الشكل السياسي للسلطة من خلال بناء دولة ديمقراطية، بل تعني تغيير النمط الاقتصادي، قبل الشكل السياسي، لأن ذلك وحده ما يحقق لها مطالبها في العمل والأجر المناسب، والتعليم المجاني، والضمان الاجتماعي. لكنها تطالب أيضاً بالحق في التنظيم في نقابات وأحزاب، وحق الإضراب والتظاهر، ورقابة المؤسسات والهيئات، وحرية التعبير والنشر، في إطار دولة مدنية ديمقراطية.

انتفضت تلك الطبقات لأنها باتت في حالة بطالة أو بأجر لا يكفي لأدنى مستويات العيش، وتعاني من العجز عن تعليم أبنائهم أو علاجهم،

ولا تمتلك الضمان ضد البطالة أو العجز أو الشيخوخة، وكذلك لا تمتلك إمكانية توفير أي حدّ من الرفاه، ثم لأنّ السلطة تمنعها من التعبير عن وضعها ذلك. وهي تتلمس الحرية حين تقرّر التعبير عن وضعها بالتحديد، لأنها حينها تجد أنّها في صراع مع السلطة، وأنّ تلك السلطة هي التي تركز فقرها من خلال حماية نهب الرأسمال المحلي والإمبريالي. ولذلك هي تعمل على تغيير شكل السلطة في إطار سعيها إلى تغيير كليّة وضعها الذي لا يتحقق إلا بتغيير النمط الاقتصادي.

وما يبدو واضحاً إلى الآن هو أنّ الطبقة الرأسمالية المسيطرة لا تزال تتمسك بالسلطة، وأنها تقوم بتغيير الأشكال فقط، وستبقى تقاوم من أجل استمرار سيطرتها. كذلك، فإنّ الأحزاب القائمة (في غالبيتها) لا تفهم الوضع الاقتصادي، وتتمسك بأولوية تغيير شكل



ههما كانت صيغة تشكك «النظام الجديد» سوف يحافظ على النمط الاقتصادي المافياوي



السلطة من أجل تأسيس «دولة ديمقراطية»، وبالتالي لا تميل لتغيير النمط الاقتصادي، سواء لأنّ مصالحها تفترض ذلك، إذ إنّها تعتبر كذلك عن فئات رأسمالية (ربما همشت، أو أعطيت حصة محدودة في الفترة السابقة)، أو لأنها تمثل فئات وسطى تمتلك أحلام التطور الرأسمالي. وكل هؤلاء هم قاعدة «النظام الجديد». لذلك، مهما كانت صيغة تشكك «النظام الجديد»، أي باستمرار نظام الرأسمالية المافياوية مشدّباً، أو مدمجاً بأحزاب جديدة وقاعدة اجتماعية أوسع، أو حتى إذا تشكلت من أحزاب «معارضة»، سوف يحافظ على النمط الاقتصادي الريعي المافياوي، وبالتالي لن يحلّ مشكلات الطبقات الشعبية.

ومن الآن تبدو الأمور واضحة لأنّ هذه الطبقات ليس لديها ترف الانتظار، لا حتى تتشكل الدولة الديمقراطية، ولا حتى يبرز من يحمل مشروع تشكيلها. فالأولوية هنا للمقدرة على العيش وليس لشكل الدولة العتيدة. فالعاطلون من العمل يسألون عن التوظيف، والذين لا يكفي أجرهم لشراء الخبز يسألون عن حد أدنى للأجور يحقق لهم مقدرة على العيش، ويسألون عن التعليم والطبابة والسكن. هذه هي الأسئلة التي تطرح في تونس وفي مصر.



سوء تمثيل للنساء المعنفات الفقيرات، اللاجئات، العاطلات من العمل، المهمشات، العاملات الأجنبية، ذوات الحاجات الخاصة، الناشطات الشابات، والعاملات بحد أدنى لا يتجاوز الخمسمئة ألف ليرة لبنانية. وهنا نسال: هل مستقبل المرأة العربية يكمن



كان أجدها ان تذهب النسوة العرب مع امتيازاتهن الى الاحياء الشعبية والمكتظة بالعاملات

في تهيمش الاخريات ام في العمل على نحو الاختلافات بينهم؟



ثانياً: من ناحية المضمون عدم إدراج موضوع العنف الأسري والاعتصاب الزوجي وحق المرأة بمنح الجنسية لعائلتها من ضمن الأجندة المقررة، في وقت كانت فيه ناشطات في بيروت في كانون الثاني/ يناير

والتي تبقى الصراع محتدماً دون توقف. وإذا كان ذلك يكشف أنّ جوهر الانتفاضات هو الاقتصاد، فهو يوضح أيضاً السبب الذي يجعل النخب الليبرالية تصرّ بكل ما فيها من قوة لفضلة على أن الحرية والديموقراطية هما أساس الانتفاضات، لأنها تحاول تعميم «خدعة إيديولوجية» لتضليل الوعي الشعبي، نتيجة كونها لا تريد حل مشكلات الطبقات الشعبية هذه، إذ إنّها تنحاز إلى الرأسمالية سواء التي في السلطة أو التي على هامشها. وهي تمتلك إحساساً دونياً تجاهها، في مقابل التعامل الدولي مع الطبقات الشعبية. وهو الأمر الذي جعلها لا تعتقد بأنّ في مقدور هذه الطبقات صنع ثورة من العيار الثقيل الذي شاهدها ولا تزال نشاهده. أو حتى تجاوز حالة الخنوع والخضوع التي كانت تعيشها في ظل النهب المافياوي والسلطة الاستبدادية. وهي تريد أن



«منتدى المرأة العربية والمستقبل» أين المعنفات والفقيرات

أنثيغونا*

اختارت مجلة «الحسنة» ومجموعة «الاقتصاد والأعمال» عنوان «المرأة والربيع العربي» لـ«منتدى المرأة العربية والمستقبل» الذي تنظمه للسنة الخامسة على التوالي، وهذه السنة هو برعاية وزير الشؤون الاجتماعية وأهل أبو فاعور والنائبة بهية الحريري بصفتها رئيسة الفخرية. ورغم «اشكالية» أن ترعى وجوه رسمية حدثاً متعلقاً بالربيع العربي والذي هو دعوة إلى تغيير الانظمة في الوطن العربي،

بهمنا كناشطات وكاتبات وفنانات ومفكرات نسويات ان نلغت نظر المنظمين والذين يعملون على الامور النسوية والنسائية الى الاشكاليات التالية وذلك بهدف خلق حوار بناء.

أولاً: من ناحية الشكل

يقوم المنتدى بنهمش فئات كثيرة من النساء خاصة، والحرص على اختيار المدعوات بناءً على معايير النفوذ والسلطة والثراء والشهرة، وذلك عن طريق فرض ضريبة \$300 على كل من ترغب بالحضور. وينتج من هذا الأسلوب

2012 يمشن تحت المطر للمطالبة بهما كأولوية في قضايا المرأة في خلال السنوات الماضية. ويبدو واضحاً أنّ الأجندة المقررة للمنتدى، تحرص على عدم تجاوز الخطوط الحمراء وترويج الخطاب التابع للحكومة والسلطات الدينية والذي يسكت عمداً الأصوات الأخرى والعديدة والتي تتطالب بإقرار القانون كما هو.

فعدما يتحدث «المنتدى» عن المرأة والاقتصاد، فإنّه يدعو سيدات الأعمال النافذات حصراً للحديث عن الاقتصاد، في وقت يهمش فيه قضايا النساء العاملات والعاطلات من العمل. كما نرى أنّ أي تغيير سياسي ديمقراطي في أي من الدول العربية، يجب أن يتوافق مع نظام اقتصادي يرفع العدالة الاجتماعية، من أجل تحقيق أي تقدم في وضع المرأة. أما استبدال وجه سياسي باخر مع الإبقاء على المنظومة الاقتصادية الاستغلالية وحمايتها، فليس من شأنه سوى إبقاء الوضع على حاله تحت أسماء جديدة.

وبما أنّ المنتدى يتحدث عن المرأة والربيع العربي، فإنّه لا يستطيع أن يتجاهل أهمية التخلص من حكم العسكر والأنظمة الملكية الوراثية بما فيها الدول التي تمنع المرأة من حقوقها البديهيّة كقيادة السيارة. فنتمنى أن

رئيس التحرير إبراهيم المينب ■ مديرا التحرير ايلى شلهوب، بيار ابي صعب
سكرتير التحرير وفيفى قانوه ■ العالم بشير البكر ■ فتاح محمد زبيب
وحدة الأبحاث عمر نشابة
المدير الفني إميل منعم

رئيس التحرير المؤسّس
جوزف سماحة
(2007-2006)

مستشار مجلس التحرير
انسى الحاج

المطلبات Tree Ad 03 / 252224_01 / 611115
التوزيع شركة الالوانك 03 / 828381_01 / 666314_15